

# سلسلة تقارير أسبار

رقم (1)

سبتمبر 2015

ردمد : 2961-4074

ISSN: 2961-4074

رقم الإيداع : 1446/3664

## البدائل الإستراتيجية غير النفطية لتعزيز الدخل الوطني في المملكة خلال العشرين عاماً القادمة، وأدوات تحقيقها

إعداد/ لجنة التقارير



ملتقى أسبار  
Asbar Council

(نادي تفكير)



مركز أسبار  
ASBAR CENTER

31 Years  
منذ 1994 عاماً

تقرير رقم (1)



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقرير يصدر عن ملتقى أسبار

- رئيس الملتقى:  
**د. فهد العرابي الحارثي**
- رئيس الهيئة الإشرافية للملتقى  
**د. خالد بن دهيش**
- الأمين العام  
**د. أماني البريكان**
- التحرير  
**د. إبراهيم إسماعيل عبده**
- التصميم والإخراج:  
**أ. صفوان يحيى مسعد**





## تمهيد

يعرض هذا التقرير قضية مهمة تمّ طرحها للحوار في ملتقى أسبار خلال شهر سبتمبر 2015م، وناقشها نخبة متميزة من مُفكّري المملكة في مختلف المجالات، والذين أثروا الحوار بأرائهم البناءة ومقترحاتهم الهادفة؛ حيث تناولت: "البدائل الإستراتيجية غير النفطية لتعزيز الدخل الوطني في المملكة خلال العشرين عاماً القادمة، وأدوات تحقيقها".





## المحتويات

| • الصفحة | • الموضوع  |
|----------|--|
| 1        | • تمهيد  |
| 3        | • المدخل العام   |
| 5        | • البدائل الإستراتيجية غير النفطية: تشخيص الواقع الحالي ورصد المخاطر/ التحديات |
| 20       | • البدائل الإستراتيجية غير النفطية: الآليات المقترحة                           |
| 29       | • الصندوق السيادي: هل يكون الحل العاجل والبديل للنفط؟                          |
| 34       | • المشاركون في نقاشات التقرير  |



## المدخل العام:

عرض أ. مطشر المرشد ورقة عمل حول البدائل الإستراتيجية غير النفطية لتعزيز الدخل الوطني في المملكة خلال العشرين عاماً القادمة، وأدوات تحقيقها. وتضمنت الإشارة إلى أنه وخلال العشرة سنوات الأخيرة حققت المملكة إيرادات سريعة بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث تراكمت الفوائض ما بين عام 2004م ومنتصف 2014م وبحسب التقارير الرسمية بلغ إجمالي الاحتياطيات بما فيها الذهب 2.77 تريليون ريال. وبهذا أصبح الاقتصاد السعودي في المركز الثالث بعد الصين واليابان كأكبر اقتصاد عالمي في إجمالي الأصول الاحتياطية بنهاية يولييه 2014م. ولقد تخطت أصول المملكة الاحتياطية 9 أضعاف إجمالي الأصول الاحتياطية لمنطقة اليورو حتى نهاية 2014م، علماً أنها كانت تشكل نحو 63% من إجمالي الأصول الاحتياطية لدول الاتحاد الأوروبي في نهاية عام 2011. أيضاً تم تخفيض الدين العام لتصبح المملكة أقل دول العالم في نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، حيث انخفض إلى ما يقارب 97% إلى 2% بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي بنهاية 2014.

وفي شهر مارس 2014م أعلنت وكالة فيتش (FITCH) عن رفعها للتصنيف السيادي للمملكة من (AA-) إلى (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة... إذن لماذا القلق؟

- **أولاً:** استمرار اعتماد الاقتصاد الوطني بشكل كبير على الدخل من مبيعات النفط مستمر طوال الخمس والثلاثين سنة الماضية (90% من وارد الصادرات).
- **ثانياً:** النفط يعتبر من موارد الطاقة غير المتجددة أو الناضبة، وهذا بحد ذاته أمر مقلق رغم ضخامة احتياطيات المملكة من النفط الخام.
- **ثالثاً:** زيادة عدد السكان بشكل كبير ونسبة من هم دون سن 25 سنة يشكلون 62% من إجمالي السكان 29 مليون.
- **رابعاً:** مصروفات والتزامات البرامج الاجتماعية تزايد سنوياً.
- **خامساً:** الصرف على مشاريع البنية التحتية وتكاليف تشغيلها وصيانتها.
- **سادساً:** رغم الإنفاق الحكومي السخي، إلا أن معدل خلق الوظائف منخفض.
- **سابعاً:** استمرار تزايد مصروفات الأمن القومي كمشتريات الدفاع، وأخرى لها علاقة بالأوضاع الجيوسياسية.

ومن الواضح أن الالتزامات في بند المصروفات ستزيد بشكل كبير خلال العشرين عاماً القادمة، وفي المقابل من الصعب التكهن بمستقبل أسعار النفط ومدى استمرار الطلب العالمي. وبهذا يصبح مطلب تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني هدفاً إستراتيجياً يجب تحقيقه بأسرع وقت ممكن... فما هي البدائل؟



وأضاف أ. مطشر المرشد: بما أننا نتحدث عن العشرين سنة القادمة، سأكون واقعياً في الطرح ولن أتعلم بالحديث حول الاستغناء عن دخل النفط بالكامل مستبعدين نضوبه أو إيجاد بدائل كافية بهذه السرعة. بل سيتم التركيز على طرح نقاط محددة ومختصرة حول رفع كفاءة الأداء في الاقتصاد وكيفية الترشيد وتحفيز مصادر الدخل الأخرى.

نقطة البداية قد تكون إنشاء وتنشيط سوق ثانوية لطرح وتداول الصكوك والسندات، وتشجيع المشاريع الحكومية والخاصة على تمويل احتياجاتها ذاتياً من خلال طروحات صكوك وسندات بمدد مختلفة. بهذا نخفف أعباء الموازنة العامة ونعطي مساحة كافية للمشاريع الناجحة في التوسع وتمويل عملياتها، ومن أهم الخطوات الأخرى المطلوب اتخاذها ما يلي:





## البدائل الإستراتيجية غير النفطية:

### تشخيص الواقع الحالي ورصد المخاطر/ التحديات

استهل أ. خالد الحارثي تعقيبه على ورقة أ. مطشر المرشد بالإشارة إلى بعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بمستوى التناول والطرح في الموضوع وتشمل تحديداً:

### 1) "الإستراتيجية" / "التخطيط الإستراتيجي". والفرق بينها وبين (2) "إدارة العمليات في

### الإستراتيجية"/"الإدارة الإستراتيجية"

حيث إن المكون الأول يتعامل مع دراسة الوضع الراهن الذي يفرض أو يقترح الخيارات/ البدائل الإستراتيجية بناء على الموارد المتاحة، والمكون الثاني يتعامل مع (منتج المكون الأول) تحقيق هذه الطموحات /الخيارات/ البدائل الإستراتيجية التي ننوي المضي فيها وتطبيقها واعتمادها.

وأوضح أ. خالد الحارثي أننا بصدد المكون الأول والذي لا يستغرق إنتاجه الأولي فترة طويلة نسبة إلى طول الفترة التي يستغرقها المكون الثاني، إضافة إلى الارتباط بين المكونين لصيانة المسارات التي تحقق الهدف المقصود ابتداءً. التغيير المنشود من اقتصاد يعتمد بشكل كامل على بيع النفط إلى اقتصاد متنوع الإيرادات هو تحول حاد وضخم ويطلب كامل الهيكل المؤسسي للحكومة، المحاسبة على سبيل المثال والرقابة ليست بالغة التعقيد في نموذجنا الحالي وتعتمد على مركزية القرارات، وعموم النموذج الحالي هو نموذج مركزي يمكن إدارته بمركزية رغم مساحة المملكة وعدد السكان لأن المورد الأهم هو مورد واحد وحوله ومنه وله تركز بقية النظم والإجراءات والقرارات والسياسات، وهو أسهل بكثير من إدارة النموذج المنشود المتنوع، إذ المخاطر المصاحبة له مخاطر أكثر حدة وشدة إذا لم تكن أنظمة الرقابة والمحاسبة معقدة ودقيقة، وهذا سبب إضافي يجعل تبني المبادرات نحوه مكثف بالصعوبة فالخيارات والبدائل الإستراتيجية ليست في مجرد تبني التوجه نحو اقتصاد متنوع، بل هناك بدائل أخرى يتحتم اتخاذ قرارات بشأنها في الإدارة والمحاسبة والتقنية. مما يحمل النخب الثقافية جانباً كبيراً من المسؤولية في تنمية وتعبئة الرأي العام بالوعي والنقاشات حول مختلف الموضوعات والقضايا في ثنايا هذا التحول الكبير المنشود والحتمي للاستقرار والمنافسة. عموماً، تحقيق هذه الطموحات في حالة تبنيها يتطلب دعماً جاداً مستمراً في التنفيذ ودعماً جاداً في صيانة وتصحيح المسارات لتوليد بيئة ناضجة (الهدف المنشود ابتداءً)، ورقابة صارمة (CHECK&BALANCE).

وأضاف أ. خالد الحارثي عدد من (المخاطر / التحديات) القائمة إلى (المخاطر / التحديات) التي ذكرها أ. مطشر المرشد تحت عنوان لماذا نقلق؟ جاءت على النحو التالي:

**أولاً:** ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب الذين يمثلون كما ذكر أ. مطشر 62% من عدد السكان، وتتراوح ما بين 12% إلى 27% وهي معدلات عالية قياساً بالنظام الاقتصادي، وتركيب السوق البدائية، والموارد الهائلة، وحجم العمالة الأجنبية المتضخم جداً في سوق العمل والتي تتجاوز 11 مليون وافد مقابل 2 مليون سعودي نسبتهم من حجم سوق العمل بين 18% إلى 24% دون احتساب وظائف القطاع العام.

**ثانياً:** أزمة الإسكان وغلاء أسعار العقار وقيمة الإيجار، الأمر الذي يسهم في تقاطع مشكلات تدني الأجور في سوق العمل مع تباعد أسعار العقار عن المتناول، وهي أزمة مركبة يستبعد أن يتم حلها بالطرق التقليدية.

**ثالثاً:** سُح الفرص الاستثمارية أمام الشباب نظراً لسيطرة مجموعات احتكارية كبرى على السلع الإستراتيجية ومكونات النظام الاقتصادي كالبنوك ومؤسسات التمويل، وكبار المستخدمين (EMPLOYERS)، وسيطرة العمالة الأجنبية على الفرص التجارية خارج نطاق نظام الاستقدام/ الإقامة ونظام الاستثمار الأجنبي، مما يضر بفعالية آليات توزيع الثروة ويحد من إنتاجيتها وصلاحيتها، ويزيد من الاحتقان في أوساط الشباب لشح مصدر الرزق الكريم.

**رابعاً:** ضعف القدرات الفنية والمهنية والتجربة، وضحالة مستويات العمق والتراكم المعرفي والخبراتي في كافة القطاعات بداية من مراكز البحث العلمي والمعامل وحتى المستوى المهاري لليد العاملة المباشرة.

أما د.م. نصر الصحاف فقد بدأ تعقيبه بالتأكيد على أن الخروج من هذه المحنة لن يكون بالشيء السهل ويحتم على المجتمع كافة شد الحزام في الفترة القادمة لتجاوز أزمة لم تعالج على النحو المطلوب منذ عقود طويلة، ولا شك أن السياسة الاقتصادية المتبعة حالياً تعتمد على تصدير النفط الخام بما يشكل نسبة 92% من الدخل العام ويجب تعديل ذلك على المدى الطويل بأرقام قابلة للتحقيق مثل تخفيض الاعتماد من هذه النسبة المرتفعة إلى 50% كمرحلة أولية (يمكن تحقيقها في العشر سنوات القادمة). أيضاً فإن من المهم التوسع في الصناعات المعتمدة على النفط بدلاً من تصديره كخام فقط (لا سيما أن الطلب يتزايد على النفط عالمياً بمعدل 3-4 بالمئة سنوياً) فبرميل النفط الخام المباع اليوم يعود علينا بعشرات الأضعاف لسعره كمادة مصنعة من الغرب (وهذا يحتم إنشاء مصانع في البلاد وتأهيل العاملين من المواطنين مما يسهم في خفض نسبة البطالة في المجتمع وزيادة القيمة المضافة للسلع المصنعة ناهيك عن الفخر بإنتاج مستهلك محلي منافس في الأسواق العالمية). أما عن الحلول لتعزيز الدخل الوطني فقد أشار د.م. نصر الصحاف لبعض منها وسوف يتم إيرادها في المحور التالي.



ويرى د. خالد الرديعان أن الفرق بيننا وبين إيران -على سبيل المثال- أنها بنت قاعدة صناعية ولديها موارد اقتصادية أخرى غير النفط.. في حين أن اقتصادنا يعتمد على النفط بالدرجة الأولى.. وأن إيران ستأثر حتماً بانخفاض أسعار النفط ولكن ببطء مقارنة بدول الخليج العربية النفطية.

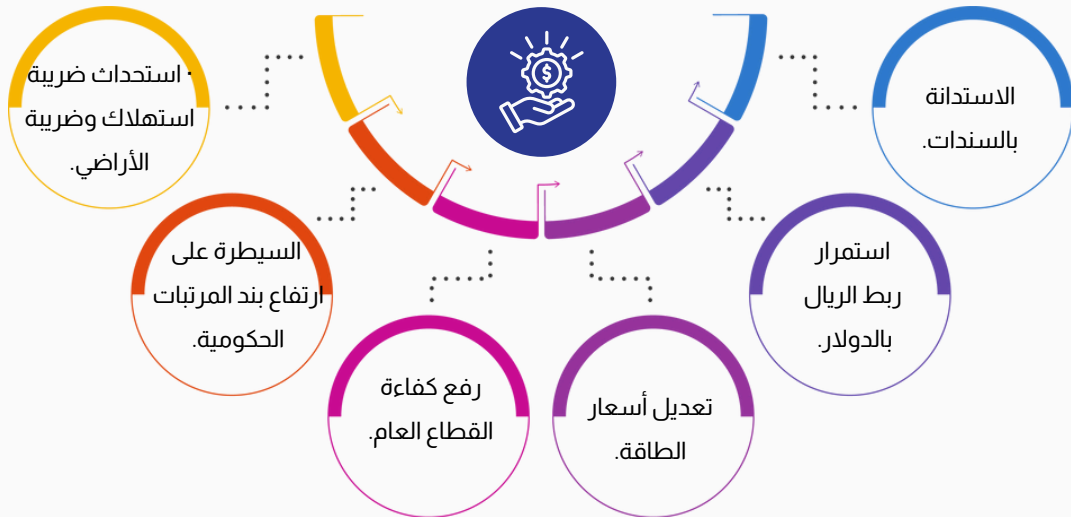
وتطرق د. مساعد المحيا إلى أن الضغوط الاقتصادية العالمية تتراد على اقتصادنا، ويبدو أن واقعنا الاقتصادي برغم ما نتحدث عنه من قوة ومثانة إلا أنه يتهوى أمام تلك الضغوط ... وثمة جوانب قد نرى عدم تناولها هنا لاعتبارات أخرى برغم كونها هي المشكلة الحقيقية في مستقبل المملكة. وقال د. المحيا: أسئال كثيراً عن مدى قدرة الكفاءات التي تدير العديد من المؤسسات وبخاصة الاقتصادية والإدارية ... وبدون إصلاح هذا الخلل سيكون كل حديث عن الإصلاح هو حديث أمنيات يردده الاقتصادي والمفكر ولن يكون لذلك أي انعكاس على الواقع الاقتصادي ولا على مستقبل أي مؤسسة اقتصادية .. نحن نحتاج الكفاءات الإدارية الحقيقية ثم نحتاج إرادة قوية تقتحم كل المياه الراكدة لتقف بنا على ساحل مليء بالخيرات ومستقبل جميل لنا ولأجيالنا ولنحافظ على كل مقدرات هذا الوطن العظيم.

وعلق د. فهد الحارثي بقوله أن قضية البدائل الإستراتيجية غير النفطية لتعزيز الدخل الوطني في المملكة، هي قضية في غاية الأهمية لمستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة. وقد أحدثت التطورات الأخيرة حول أسعار النفط وما يتعرض له الاقتصاد الوطني من هزات .. أحدثت صدمة حقيقية لكل الفعاليات الرسمية وغير الرسمية ما يدفع، إن شاء الله، إلى المضي جدياً في وضع التشريعات وإقامة البنى التي تكفل لمستقبل الاقتصاد السعودي الثبات والقوة، فالمكان هنا والزمان الآن.

وفي السياق ذاته اهتم أ. مطشر المرشد بتناول بعد آخر للأزمة ويتعلق برؤية صندوق النقد الدولي للوضع الاقتصادي بالمملكة؛ حيث أشار إلى مقال جميل فارسي بعنوان: " يا صندوق النقد الدولي تعوذ من الشيطان وتعلم خصوصية التجربة" والمنشور بصحيفة أنحاء الإلكترونية بتاريخ 19 أغسطس 2015. ومما يستحق الاهتمام بالمقال تأكيد جميل فارسي بأن الوضع الاقتصادي في المملكة ليس بالسوء الذي صورته بعض الكتاب غير الاقتصاديين وبعض العامة عند صدور تقرير صندوق النقد الدولي، فالواقع أن التقرير لم يذكر أن الوضع في المملكة بالسوء الذي تخيله بعض ممن كتب. وهو على حق فأزمات أكبر من هذه مررنا منها بسلام ولدينا في المملكة كل عناصر القوة .

وأورد جميل فارسي مختصر تقرير صندوق النقد الدولي، والذي بيّن أننا سنواجه عجزاً في تمويل الميزانية واقترح السندات كحل وقد بين العيوب والمميزات المتضمنة في اقتصادنا وتشمل العيوب المتعلقة بالاقتصاد السعودي وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي ما يلي:

- الاعتماد على النفط بشكل أساسي.
  - الإنفاق العام المبالغ فيه.
  - الاعتماد على القطاع العام أكثر.
  - البطالة المرتفعة.
  - النمو السكاني الكبير.
  - التوترات الإقليمية التي لا يمكن التنبؤ بها.
- وفي المقابل فقد تضمن تقرير صندوق النقد الدولي مجموعة من المميزات المتضمنة بالاقتصاد السعودي وتشمل:
- قوة النظام المصرفي والرقابة المالية.
- وتضمنت توصيات صندوق النقد الدولي لتحسين وضعية الاقتصاد السعودي ما يلي:





أما عن الملاحظات على تقرير صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد السعودي، وفقاً لتحليل جميل فارسي فتتضمن ما يلي:

- أصاب الصندوق في الإشادة بمتانة الجهاز المصرفي فالحقيقة أن مؤسسة النقد في غاية الصرامة في هذا الأمر.
- عند تعرض الصندوق للسحب من احتياطاتنا كان يجب توضيح مقدار متوسط العائد عليها خلال عشر سنوات ومقدار متوسط نمو الصناديق السيادية للدول.
- التقرير ربط بين عجز الموازنة وأسعار النفط ولكن عجباً كيف لصندوق النقد ألا يذكر أننا منذ 45 عاماً خططنا لتنويع مصادر الدخل إلا أننا لم نعمل أو لم ننجح، وبقيت النسبة 92%.
- الإنفاق العام أحياناً يدعونا للتعجب فما فائدة 17 إستاداً رياضياً جديداً لنا اقتصادياً؟
- الأهم من ذلك: هل لدينا عموماً مناخ لنناقش الإنفاق الحكومي فنقول مثلاً أن هذا قرار غير صائب؟
- اقترح الصندوق تعديل تكلفة الطاقة وهذا أمر مهم حيث إننا يجب أن نوقف الدعم السلعي ونحوه لدعم الدخل أي ندعم الفرد وليس السلعة.
- من المهم إعادة ترتيب أولويات الإنفاق من المال العام كخطوة ضرورية لحل كل مشاكلنا الاقتصادية.

وأشار أ. يحيى الأمير إلى مقال مهم لعبد الرحمن الراشد منشور بجريدة الشرق الأوسط بعنوان: الخوف من انخفاض أسعار النفط؛ كونه متصللاً مباشرة بالقضية الراهنة، ومما تضمنه المقال "أن الأخبار الصحيحة مع الإشاعات والمبالغات تكاد تتفق على أننا على باب مرحلة مالية صعبة، فأسعار النفط هوت إلى أكثر من النصف، وقد تستمر في الانحدار. وهذه ليست المرة الأولى فقد سبق للمملكة العربية السعودية أن مرت بصدمة الـ 17 دولاراً للبرميل في عام 1986 وما تلاها من سنوات عجاف. ورغم أننا نعرف منذ قرن أن مدخول النفط زائل، فإننا على مدى عقود نردد دعوى السعي لتنمية «موارد بديلة عن مداخل النفط». صارت تلك المقولة مجرد شعار بلا معنى. فالاعتماد على أموال النفط ظل يزداد مع كل ميزانية جديدة، حتى توقفنا عن التفكير في معالجة إدماننا البترول في أي زمن مقبل. بوجود سعر البترول الغالي كانت إدارة موارد النفط مهمة سهلة جداً للبيروقراطيين. ففي الميزانية بابان، الإيرادات والنفقات. لاحتاج إلى ذكاء ولا جهد، مجرد توزيع للمتوقع من ريع مبيعات النفط ومشتقاته، هذه للمستشفيات، وتلك للتعليم، وأخرى لدعم الصناعة، وشراء الشعير والأعلاف للمواشي المستوردة، وهذه للقمح للاستهلاك الآدمي.



وتدفع الحكومة معونات للإسمنت، والحديد، والبنزين، والمشروبات الغازية، والكتب المدرسية، والأندية الرياضية، ومكافآت للدارسين في الجامعات! وطالما أن هناك مشترين للنفط فلا يحتاج البيروقراطيون إلى إرهاق أنفسهم بالتفكير، المسألة محاسبية فقط. وكحال المدمنين، سيأتي اليوم الصعب، عندما لا تكفيه الجرعات القليلة ويجد المتعاطي نفسه مريضاً. النفط أسهل وسيلة للحصول على المال، والمال السهل يفترض أنه وسيلة استثمار وليس للإنفاق. فالإنفاق على التعليم الجيد ينجب شباباً وفتيات قادرين على الإنتاج، وتحقيق موارد للبلاد، أما الخريجون غير المنتجين فيستهلكون من موارد الدولة ولا يعينونها. هل شاهدتم منتجين كثيرين يمشون على أقدامهم في شوارعنا؟ يفترض أن يستثمر المال الوفير في بناء صناعات قابلة للحياة بعد انقضاء موارد النفط، لكن معظم الصناعات الحالية تحصل على كهرباء وماء ووقود وكلها معانة، وتدار بعمالة مستوردة رخيصة، وهذه المصانع سيغلقها ملاكها فور وقف المعونات عنهم. وفي ظل انخفاض البترول لن يبقى البلد مكتظاً بالخدم والسائقين، وهي نتيجة إيجابية، لأن معظم الدول الأغنى منا والأكثر تقدماً لا تعرف عادات الكسالى".

ومما ذكره عبدالرحمن الراشد كذلك "أن التحدي الحقيقي على الحكومة أكبر، حيث يستوجب عليها أن تجد موارد مالية إضافية. مهمتها عسيرة، مما يعني أن عليها أن تعين عقولاً مبدعة، وستحتاج إلى إدارة جيدة قادرة على خلق المعجزات، تخفض النفقات وتستكشف موارد إضافية. والحقيقة أن البلد واعد، فالبنوك مكتنزة بأموال الأفراد والشركات التي لا يجد أهلها مجالات لاستثمارها. ولا يزال في جيب الدولة ما يكفي من المليارات من الدولارات لتغيير الخطة والعادات القديمة. فاحتياطات الحكومة المالية والثروات الخاصة تدعو للتفاؤل وليس للتشاؤم مهما تناقصت مداخل البترول لكن المهمة كبيرة. ومن دون تعديل أهداف التعليم، وتوجيهه لنشاطات منتجة محددة فإن الخمسة ملايين طالب سيصبحون عالة إنما بلا عائل. ومن دون تغيير أسلوب إدارة مؤسسات الدولة، وخدماتها وتجويدها، فإن هذا الفيل الكبير، أي الحكومة البيروقراطية، سيتعب كثيراً، وسيجوع طويلاً". وبراى الراشد: "ليس سيئاً أبداً أن تنخفض مداخل البترول، لأننا في حاجة إلى صدمة حتى نستيق على الحقيقة، نستبق الصدمة الأكبر ونصح المسارات، والوقت مناسب الآن".



وأشار د. عبدالله الحمود إلى أن الطفرة كانت نعمة لكن بعض إدارتها كان فيه نظر، ومن المهم أن يجتمع الناس على مصلحة الوطن، ويتنازلوا تماماً عن تبايناتهم من أجل اجتماعهم. فالقادم من الأيام يستدعي الوحدة والاجتماع في مواجهة التحديات.



وفيما يخص تحدى هبوط أسعار البترول وعجز الموازنة، أشار د. مساعد المحيا إلى مقال لعبد العزيز قاسم منشور بجريدة الوطن عدد الجمعة 28 أغسطس 2015م بعنوان: هل نحن على وشك الإفلاس؟، والذي يطالب في مجمله وزارة المالية بالإيضاح حيال عدم استطاعة الدولة دفع رواتب موظفيها بسبب العجز وهبوط سعر البترول. ومن أبرز ما جاء في المقال "أن سكوت الجهات المسؤولة - إن كانت وزارة المالية أو غيرها، حيال الشائعات التي تعصف بنا - سكوت غير مبرر، والمعلومة الآن تتلقى من جهات عديدة، وكثير منها مغرض للأسف الشديد. تدبج اليوم في الصحف الغربية والعربية تقارير تتوالى عن الأوضاع المالية التي تمر بها السعودية، ونفاجأ بتحليلات تذهب بنا يمنا ويسرة، يحار المرء غير المتخصص فيها، فالشائعات وصلت إلى الرواتب التي هي عماد الطبقة الوسطى، وأساس معيشتها، وأن السعودية لن تستطيع دفع رواتب موظفيها في حالة هبوط النفط إلى 30 دولاراً. لتضاء الأنوار الحمراء أمام كثير من المواطنين الذين ضربتهم الحيرة. الحقيقة أن سكوت الجهات المسؤولة، إن كانت وزارة المالية أو غيرها، حيال هذه الشائعات التي تعصف بنا هو سكوت غير مبرر. لا يدحض كل هذه التقارير والشائعات اليوم سوى وزارتي المالية أو البترول، عندما ينبري متحدثها - بشكل دوري ودائم - في الفضائيات والصحف ويتكلم بحقائق وأرقام، ويطمئن المجتمع بأننا بخير إن شاء الله، أو حتى لو كان ثمة هبوط أو تراجع في الأداء الاقتصادي، وهو متوقع بسبب الحرب العادلة في اليمن، أو عودة إيران للتصدير، وبقيّة تلك الأسباب. يجب أن يوضح ذلك للمجتمع بطريقة بسيطة وسهلة الفهم، بحيث تتبخر الشائعات لتحل الحقيقة ناصعة، ونقطع الطريق على كل مغرض يريد الوقعة بين المواطن وقيادته. ولنفترض أن ما قيل في تلك التقارير صحيح، وأن أماننا أياماً صعبة، وعهد الطفرة انتهى، وسنأتي لمرحلة شد الحزام، فمن حق الدولة أن يتفهم المواطن طبيعة المرحلة المقبلة، كي يلتحم معها في برامجها التقشفية، وكذلك كي يتهيأ هذا المواطن للآتي، ويتحوّط من الآن، عبر الادخار وعدم الإسراف والكماليات والسفريات السيادية التي أتت على مدخراتنا".

وذكرت د. منى أبو سليمان فيما يتعلق بقضية النفط أنها عندما كانت في منتدى دافوس الاقتصادي العالمي في عام 2004، سألت أحدهم من شركة أرامكو وسابك الذين يحضرون هذا المنتدى الاقتصادي كل عام: ماذا يتعين على المملكة العربية السعودية أن تفعل لا سيما مع التوقع بانخفاض أسعار النفط الصخري، وكانت الإجابة التي تلقتها أنه لا داعي للقلق حيال هذا الموضوع.

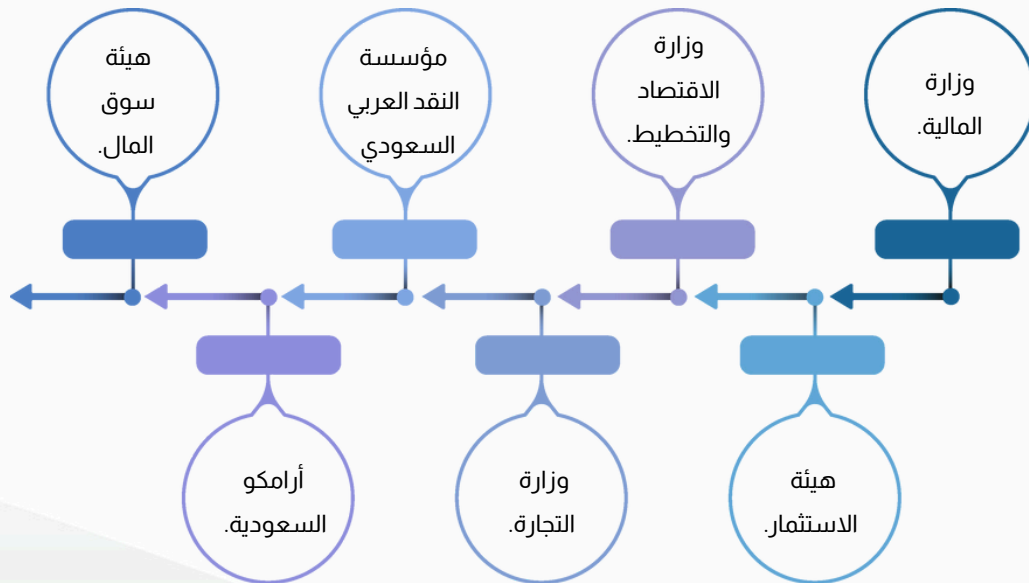


- من جانبه أكد اللواء د. سعد الشهراني في طرحه لرؤيته على عدة منطلقات أساسية:
- النفط يلعب في المملكة دوراً مزدوجاً فهو المصدر الأول والرئيس للإيرادات العامة والمحرك ربما الوحيد لعجلة الاقتصاد ومن جهة أخرى هو المصدر الوحيد للطاقة ( الرخيصة!! ) لدينا ولا يتشابه معنا في هذا أي اقتصاد آخر في العالم وربما في التاريخ على الأقل في نسب الاعتمادية Dependency.
  - عمر التخطيط الرسمي لدينا يقترب من الخمسين عاماً وما زلنا نزداد اعتمادية وإدمانا على هذا المصدر الناضب.
  - خلال هذه السنوات مررنا بثلاث مراحل:
  - مرحلة الطفرة الأولى التي أسموها في الغرب الصدمة النفطية oil shock وبدأت في أواسط السبعينات وانتهت في أواسط الثمانينات من القرن الميلادي الماضي وانخفضت نفقات الدولة من أعلى رقم لها في تلك الفترة التي بلغت ما يزيد عن 300 مليار ريال إلى أقل من نصف هذا الرقم ثم بالميزانية الاثني عشرية في عام 1406/1407 تقريباً.
  - المرحلة الثانية بدأت ربما قبل هذا التاريخ بسنوات عندما بدأ الطلب العالمي على النفط ينخفض دافعاً أسعار النفط إلى أسفل ومعها بدأ الاقتراض الحكومي يتزايد لهذا السبب ولدعمنا للعراق في حربه مع إيران ثم حرب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي، وتزايد الدين العام على مدى يزيد عن عقدين حتى وصل إلى ما يقرب من الناتج الوطني وكان في معظمه دين داخلي وهذا خفف إلى حد كبير من الارتهاق للمؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والمصارف العالمية.
  - المرحلة الثالثة بدأت مع ما أسميناه الطفرة الثانية في النصف الأول من العقد الماضي وهي فترة انتهت أو تشارف على النهاية وتمثل فرصة أخيرة لعلا نستدرك فيها وننقذ ما يمكن إنقاذه.
  - كان الهدف المستهلك المتكرر حد الملل والفشل في خططنا التنموية العشر هو تنويع مصادر الدخل، وعلى الرغم من النجاحات التنموية الكبيرة في مجالات البنية الأساسية ومستويات المعيشة والخدمات العامة وغيرها إلا أن فك الارتباط مع النفط وتحقيق تقدم ملحوظ في اتجاه اقتصاد حديث متنوع وديناميكي لم يكن كما ينبغي ولا قريباً منه. بل زادت الاعتمادية كما سبق الإشارة إليه ولم ننوع مصادر دخلنا بعيداً عن النفط، ليس هذا فقط بل أننا تعايشنا خلال العقود الماضية مع ضيفين غير كريمين: البطالة والفقير، وهما توأمان متلازمان كانت السياسة الاقتصادية بفروعها المالية والنقدية والتوزيعية والتنموية كانت كلها بلا استثناء حواضن لهما ومسؤولة عن إنتاجهما إن جاز التعبير.



كذلك وفيما يتعلق باعتمادنا على النفط، أوضح د.مسعود المحيا أننا نستورد كميات كبيرة من البنزين بسعر السوق ثم يتم بيعه بسعر أقل من التكلفة ... وبالطبع هذا في عدد من أوقات الذروة ... وسبب هذا هو نقص معامل التكرير.. نحن فعلاً نحتاج أن نبيع منتجات النفط مكررة ليكون العائد علينا أكبر.. في المقابل وعلى رغم من شح المياه لدينا إلا أننا ما زلنا نصدر الماء ونبيعه في عدد من الأسواق خارج المملكة .. وهذه تعد من المفارقات العجيبة.

أيضاً يرى أ. مطشر المرشد أنه وفيما يخص الأوضاع الاقتصادية والمخاطر المرتبطة بها... في الحقيقة لا جديد، ردة فعلنا لم تتغير وبقيت لسنوات مرتبطة بمؤشر أسعار النفط، حين ترتفع الأسعار نصمت ونبذخ وننسى، وحين تهبط الأسعار نشد الأحزمة وترتفع الأصوات تحذر من غرق السفينة !!! في كل خطة خمسية على مدى الـ 35 سنة الماضية هناك هدف إستراتيجي يتكرر ذكره وهو تنويع مصادر الدخل، وبمجرد تعافي أسعار النفط يتم تجاهل كل الخطوات المطلوبة لتحقيق أهداف تنويع الدخل. ويرأي أ.مطشر فإنه لا يمكن لنا أو لأي جهة أخرى تشخيص المشكلة كاملة بسبب الضبابية وتشابك الصلاحيات .. وبذلك لن نتمكن من تقديم مقترحات فعالة ويمكن تطبيقها، خاصة في ظل عدم وجود خطة وطنية شاملة بأهداف واضحة، واستمرار تشابك الصلاحيات وغياب التنسيق بين سبع جهات تدير اقتصادنا الوطني (دون تنسيق). فبالإضافة إلى مجلس الاقتصاد والتنمية ... هناك 7 جهات وكل جهة تعمل منفردة ولا تشارك أو تنسق مع باقي الجهات، وفي الوقت نفسه كل تلك الجهات ليس لديهم اتجاه واضح KPIs تتجه نحو أهداف إستراتيجية محددة .. السبب غياب الخطة الوطنية الشاملة، وعدم وجود ما يسترولق لقيادة جميع تلك الجهات وربطها بمسارات الاختصاص نحو الأهداف الوطنية. ونشير أن الجهات السبع هي:





وعلق أ.د. عبدالرحمن العناد على ما طرحه أ. مطشر بالقول بأن: انعدام الرؤية يعني انعدام التخطيط، لكن لدينا وزارة للتخطيط وخطط تنموية مثالية على الورق، فشلت الخطط لانعدام شيء واحد: المحاسبة، وهي الصلاحية التي تنقص مجلس الشورى وتحتاجها الإدارة السليمة للدولة.

ومن ناحية أخرى أضاف أ.د. عبدالرحمن العناد أنه أحياناً لا يرى ما يدعو للهلج، فقد تعودنا خلال السنوات الماضية على فوائض مالية كبيرة ولم يلمسها المواطن ولم تؤثر عليه بشكل مباشر إلا فيما يتعلق بارتفاعات مهولة بالأسعار التي بدأت بالأرز وانتهت برواتب ورسوم استقدام الشغالات حتى المشاريع الكبيرة تعثرت أو تأخرت، لعل في انخفاض العائدات البترولية فائدة أكبر للمواطنين والوطن لم يحسن التعامل مع فوائضه. ولعل العبء الآخر والذي ربما سيستمر لزمان هو تكاليف المجهود الحربي في اليمن فتكتمل حلقات المؤامرة... إن كان هناك واحدة لتركيبة المملكة.. من الاتفاق الإيراني وانخفاض سعر النفط واستئناف إيران بيع نفطها وحرب اليمن.

وعزز السفير أ. أسامة نقلي من وجهة نظر أ.د. عبدالرحمن العناد بإشارته إلى ما كشف عنه تقرير حديث بوكالة (بلومبيرج) من أن أوبك ستجني مكاسب العام المقبل من معركتها الحالية في سوق النفط، كما أوضح التقرير أنه في الوقت الذي تبدو فيه أوبك أنها فشلت في حربها لانتزاع حصة لها في السوق في ظل تراجع سعر النفط الحالي إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل، فقد تبدو الصورة مختلفة جلياً العام المقبل، ولفت التقرير إلى أنه من المتوقع تراجع إمدادات الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء في أوبك بمعدل 200 ألف برميل يومياً، بحسب وكالة الطاقة الدولية، في الوقت الذي سينمو فيه الاستهلاك إلى 1.4 مليون برميل يومياً. وتوقع التقرير أن تستفيد المملكة العربية السعودية من هذه التطورات، وتقوم بتوسيع أسواقها على حساب منافسيها الذين تضرروا من تراجع سعر النفط.

واتفق د. علي الحكمي مع رأي أ.د. عبدالرحمن العناد فيما يخص أننا سنخرج من هذه الأزمة أقوى وأفضل، وقال: "رب ضارة نافعة". كما يعتقد د. عبدالسلام الوائل أن المملكة قادرة في السنة بعد القادمة على تقليص الميزانية إلى حدود 400 مليار ريال. وبهذا فإن سعر 40 دولاراً للبرميل سيكون كافياً مع 50 مليار عجز يمكن تمويله عن طريق الـ 2700 مليار فوائض متراكمة. ما يعني أنه من الممكن تحمل سعر 40 دولاراً لسنوات طويلة.

لكن د. مساعد المحيا تساءل: كيف يمكن أن تكون الميزانية 400 مليار.. فحجم الإنفاق يتزايد والمصرفات إن تم تقليصها فذلك يعني ضعف النمو أو توقفه. وأوضح د. مساعد أن ميزانية المملكة في العام الماضي ضخمة جداً بناءً على وجود مشروعات تنموية وكان مؤشراً على ثقتها بأن أسعار النفط ستعود إلى مستويات تدعم أي نفقات مستقبلية. المشكلة أنها كانت مبنية على أسعار تفوق سعر النفط الحالي.



وأضاف د. علي الحكمي: حتى على المستوى الشخصي والأسري أصبحنا مجتمعاً استهلاكياً بدرجة كبيرة ونحتاج أن نتعود على الاقتصاد والادخار. نحن نشترى ما نحتاج وما لا نحتاج.. لا بد من كبح جماح هوس الشراء الذي تأسس لدينا بسبب الوفرة المادية وعندها ستخف الأَسعار... المجتمع الأمريكي في عام 2008 انخفضت حتى سفرياته في الإجازات داخل أمريكا، وانخفضت مداخيل قطاعات عدة، نحتاج هزة قوية لتتعلم منها.

واستفسرت د. طلحة فدعق عن ميزانية الدولة للسنوات الماضية مقارنة بميزانية السنة الحالية. وفي هذا الشأن أوضح د. مساعد المحيا أن موازنة 2015 حددت بـ 860 مليار ريال والعجز كان يتوقع أن يكون نحو 145 مليار ريال والواقع أن العجز يزداد.. بينما مصروفات العام الماضي كانت 1.1 تريليون ريال وبزيادة 245 مليار ريال. وأضاف أ. مطشر المرشد أنه ما بين 2008-2013 كانت الميزانية العامة السنوية من 900 مليار إلى تريليون.. (دون احتساب مصروفات خارج الميزانية). إن الإنفاق الحكومي غير المدروس وبالطريقة التي اتبعتها وزارة المالية، تسببت بأضرار جسيمة بدأنا الآن نرى تأثيرها.. هم تسببوا بحالة يطلق عليها خبراء الاقتصاد crowding out the economy. كما أن حجم الإنفاق الحكومي وبالسعة التي اتبعتها وزارة المالية أدى إلى :



وبدوره يرى السفير أ. أسامة نقلي أن اقتصاد الدول لا يقاس بحجم النقد المتوفر أو حجم الدين أو السندات... إلخ، بل يقاس بما تملكه الدول من أصول، فحجم الدين الأمريكي تجاوز مبلغ 500 مليار دولار ولم ينهر الاقتصاد الأمريكي، والأصول تشمل ما فوق الأرض وتحت الأرض.

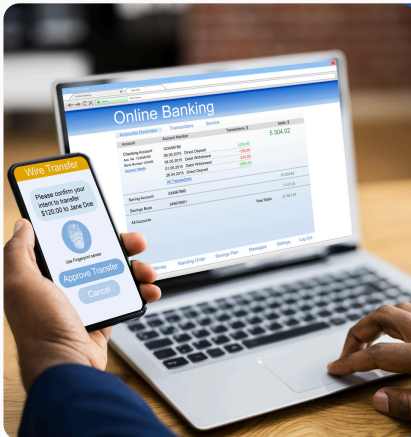
كذلك فإنه وعلى مر العقود، شهد سعر البترول انخفاضات حادة، بل وحروب استنزفت الأخضر واليابس من الاحتياطات مثل حرب تحرير الكويت .. مع ذلك لم ينهر اقتصاد الدولة كما يزعمون... ربما الفرق الوحيد أن الانخفاضات السابقة لم يكن هناك تويتر وواتس أب وفيسبوك التي يزدان بها عام 2015. وعلق أ. مطشر المرشد بأن مجمل التوقعات تشير إلى تماسك أسعار النفط وباتجاه الارتفاع خلال النصف الأخير من 2016.

وأكد د. عبدالرحمن الهدلق وجهة النظر تلك من خلال إشارته لجانب من تحليل المحلل الاقتصادي أ. راشد الفوزان، حيث أوضح أن الاقتصاد السعودي " قوي ومتماسك" والدولة ليست مدينة واحتياطي النفط 8.2 ترليون.. وعلى حد تعبير أ.راشد الفوزان: لو بعنا البترول بـ40 دولاراً لمدة 4 سنوات قادمة لن نحتاج شيئاً. ومع أنه ليس لدينا مصدر دخل متنوع، وهذه مشكلة الكل يعرفها لكن يظل اقتصادنا قوياً والدليل يومياً نتداول 4 مليارات، وفي ظل هذه الظروف الراهنة. وأوضح أ. خالد الحارثي أن هناك فرقاً بين استنزاف الفوائض لسد العجز والإصلاحات المالية الشاملة .. النتائج في اتجاهين متعاكسين تماماً..النتائج محكومة بالكثير من العوامل التي لا يمكن التحكم فيها، بل في أفضل الحالات الحد من أثرها risk mitigation وفي حالة الاستمرار دون إصلاحات جذرية فالتوقعات ليست مشجعة .. أيضاً نحن لا نرى حراكاً يبنى عن هذه الإصلاحات. وفي معرض تعليقه على ورقة أ. مطشر، أشار أ. عبدالله آل حامد إلى أن جميع الخيارات المتاحة لتنويع مصادر الدخل لن تنجح إلا بانتعاش السيولة النقدية الحكومية القائمة على أسعار وعائدات البترول، كذلك القطاع الخاص مشلول وعاجز من دون الدعم الحكومي. وبعيداً عن الجانب الاقتصادي دعنا ننظر إلى الجانب الاجتماعي وإن كان أ. عبدالله حامد لا يرى انفصاماً بينهما فغياب ثقافة كسب اليد واليد العاملة الوطنية يفاقم المشكلة وقد خلق النظام التعليمي القائم مجتمعاً متعلماً مثقفاً مدركاً، لكنه عاجز حتى أمام إصلاح إحدى مصابيح المنزل التي من أجلها انطلق السائق المنزلي ليحضر الكهربائي المتخصص في السباكة والسلام حتماً ستحضره الخادمة المنزلية لبلط صاحبة الجلالة، ومن ضرب المثل أصل إلى حقيقة تقول "الاقتصاد المشلول نتيجة مجتمع معاق" ولو اعترفت الحكومة أن ثلث -وربما أكثر- من موظفيها يعيشون ببطالة مقنعة ورواتبهم أشبه بالضمان الاجتماعي الذي يمنح بالمجان فكيف ستوفر الوظائف باقتصاد مشوه وكيف ستواجه أزمة البطالة وما زال 69% من أبنائها في سن الوظيفة والبحث عنها أو قريباً جداً هم كذلك. وعلق أ. خالد الحارثي على ما طرحه أ. عبدالله آل حامد بأن ما يبدو أنه ترف كاستخدام السباك والكهربائي الأجنبي والشغالة المنزلية ليس إلا ناتج طبيعي لضعف نظم الجودة ونظم رأس المال البشري، وبينهما ارتباط واعتمادية تولدان بعضهما البعض.

- ضعف سلسلة ضبط جودة المقاييس والمواصفات في مواصفات المباني والتصاميم ومواد البناء وقطع الغيار واليد العاملة. يدخل في ذلك التصاميم الهندسية للبناء وملاءمتها للبيئة، والمرافق والإدارة والمواصفات القياسية للمواد والأدوات المستخدمة.
- انهيار المنافسة في سوق العمل في وظائف الإنشاءات والصيانة بأنواعها الإنشائية والبلدية والسيارات والإلكترونيات. عندما تضعف الجودة وتكرر الأعطال وتتوفر مواد بمواصفات ضعيفة تكون اليد العاملة رخيصة تبعاً لذلك. الجودة تحدد سعر المنتج والخدمة.

أما أ. عبدالله الضويحي فلخص وجهة نظره حول قضية البدائل الإستراتيجية غير النفطية في النقاط التالية:

أولاً: أن العمل لدينا في كثير من القطاعات -خصوصاً الحكومية- ليس عملاً مؤسسياً فالمسؤول يرى أنه مؤقت لذلك يعمل ليقال عندما يغادر الكرسي (عمل فلان) وليس (عملت الوزارة أو الجهة الفلانية) ومن هنا فهو يعتمد كثيراً على رؤيته الشخصية أكثر من رؤى الآخرين خاصة من خارج القطاع حتى لا ينسب النجاح لغيره...منذ نصف قرن بدأت خططنا الخمسية وفي كل خطة التأكيد على بدائل البترول وطوال نصف قرن لم تتغير نسبة اعتمادنا عليه كمصدر دخل رئيس إذن ما هي البدائل التي نتحدث عنها الخطة؟! وكيف ينظر واضعها للمتلقي وهو المواطن هنا وهو يكرر القول ذاته من دون تغيير؟!



### ثانياً:

بالإشارة لسوق العمالة والتحويلات المالية كيف يمكن لعامل أن يحول شهرياً عشرة أضعاف مرتبه من دون مساعلة من أين لك هذا؟! ومن المستفيد؟! وماذا عن هذه التحويلات المالية لو بقيت داخل الوطن؟! أيضاً فإن قرار تحديد ساعات العمل في الأسواق والمراكز التجارية والمحلات الصغيرة والذي يخلق فرصاً عديدة للشباب السعودي من المستفيد من عدم إقراره؟!

### • ثالثاً: المعروف أن مصادر الطاقة ثلاثة:

- الطاقة الهيدروكربونية كالبتترول والغاز الطبيعي والفحم وهذا النوع من المصادر قابل للنفاذ.
- الطاقة البديلة وهي متعددة ومنها المائية والشمسية وهي ما يهمنا هنا وهذا النوع مصدر دائم ما دامت السموات والأرض (غير نافذ).
- الطاقة النووية.

وكل هذا الأنواع نستطيع توظيفها لكن لنترك النووية ونتساءل:

ماذا عن الأولى ولماذا نصدر البترول ونعود نستهلكه بسعر أعلى؟!

ماذا عن هذا النوع من الصناعات ولماذا لا نتوسع فيه؟!

أما الثانية فلدينا آلاف الأميال من الشواطئ المهملة ولدينا شمس مشرقة، لماذا لا نستفيد من هذين المصدرين من دون تفصيل في طرق الاستفادة.

رابعاً، يبدو أننا متأثرون بتراثنا العربي (لنا الصدر دون العالمين أو القبر) فإما غنى فاحش من البترول، أو ربط الأحزمة وشح في المصروفات رغم أننا أمة وسطية إلا في هذا الجانب. ونطبق سياسة ( أنفق ما في الجيب يأتيك ما في الغيب ) ليس هناك تفكير أو تخطيط للمستقبل وأصبح حالنا معه كما قال نزار:

هجم النفط مثل ذئب علينا      فارتعينا قتلى على نعليه..

واختتم أ. عبدالله الضويحي طرحه بالتساؤل: هل تعتقدون أننا ندفع ثمن قرار إيقاف النفط عن الغرب في حرب أكتوبر 73؟! بمعنى: هل استفاد الغرب منها وكانت درساً له ليخطط للمستقبل ويبحث عن بدائل لفقده الثقة في النفط العربي كمصدر طاقة هذا من ناحية ..ومن ناحية أخرى فرض سياسات ندفع ثمنها أيضاً فزاد الطلب عليه لتدخل الطفرة الأولى ليعيدنا للمربع الأول بعدها بعشر سنوات ثم يدخلنا في صراعات وحروب ليستنزف ما تبقى ليعود مرة أخرى قبل عشر سنوات في طفرة ثانية وها هو يحاول إعادةنا للمربع الأول من جديد ممارساً معنا سياسة الأرنب والجزرة ونحن في المدرج نتفرج.

وأشار د. فايز الشهري إلى رأيه المنشور ضمن أحد مقالاته وجاء به: أنه لم يعد مجدياً أن نكتب الآن عن نجاحات وإخفاقات خطط التنمية التسع الماضية في إزاحة هموم وهواجس الاعتماد الكلي على النفط وتنويع مصادر الدخل. ولم يعد مهماً أن نعدّد كم كتبنا ورجونا مؤسسات الدولة والأجهزة الحكومية التنفيذية عبر الصحف ووسائل الإعلام وفي الندوات الخاصة والعامة ونحن نحذر من أن الطفرة البتروليّة مؤقتة ولا بد من استثمار عوائدها في مشروعات إنتاج حقيقية ترفد الموازنة العامة وتهيئ فرصاً أكثر لمئات الآلاف من الشبان والفتيات القادمين إلى سوق العمل...لابأس ولن نكون -إن شاء الله- ممن يتلادومون.



وكون بعض المخططين يرون أننا لا نفهم كما يفهمون لهذا سأتوجه للأسرة السعودية برسالة تذكير للمبادرة في ترشيد الاستهلاك والنفقات لعبور المرحلة القادمة من تقلبات الاقتصاد العالمي التي هوت بأسعار النفط بشكل مباشر. لقد خدعنا أنفسنا حين خدعونا فقالوا اصرفوا ما في الجيب، في حين أن في كتاب الله آيات للمتدبرين وسورة يوسف تزخر بالعبر الاقتصادية الادخارية. ويكفي للمتأمل في مؤشرات الإنفاق العام والخاص أن يعرف أن أسعار النفط - مصدر الدخل الرئيس - تهاوت بشكل مطرد منذ شهر يونيو 2014 حين كان سعر خام برنت قريباً من 110 دولارات للبرميل لينحدر بشكل كبير إلى حافة 40 دولارا للبرميل، وقت كتابة هذا المقال أي نسبة هبوط بلغت حوالي 63%. وبهذا السعر يسجل النفط أدنى مستوى له منذ الأزمة المالية العالمية في 2008م.

وأضاف د. فايز الشهري: لنقل إن المؤسسات الرسمية ستبدأ في وضع إستراتيجياتها وخططها وفق المعطيات الجديدة؛ ولكن ماذا عن الأسرة السعودية؟ تقول بعض التحليلات إن معدل الإنفاق الحالي للطبقة الوسطى يفوق المعدلات العالمية قياساً بإنتاجية الفرد ومساهمته في سوق العمل. وفي تقرير لمصلحة الإحصاءات العامة يتبين أن متوسط إنفاق الأسرة السعودية الشهري على السلع والخدمات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية عام 2013م بلغ 15367 ريالاً، أي بزيادة نسبتها 16% مقارنة مع عام 2007م. وبحسب دراسة منسوبة لبنك التسليف والادخار في المملكة فقد أظهرت النتائج أن "الطفرات الاقتصادية التي مرت على السعودية في الثلاثين عاماً الماضية أدت إلى اختفاء ظاهرة الادخار، وتسببت في سيادة الطابع الاستهلاكي". وفي حوار أسري حول الأوضاع الاقتصادية ودور الأسرة ما زلت أتذكر عبارات قالها أحد المجربين في الحياة حول ثقافة العمل والاستهلاك حين قال مختصراً حوارنا: يا ولدي منذ أن نستيقظ فجراً وحتى نعود إلى منازلنا آخر الليل لا نخرج من جيوبنا ريالاً واحداً لنقدمه إلى مواطن سعودي.. كل التجارة والخدمات بيد غير المواطنين فكيف نعزز ثقافة العمل وننقي الاستهلاك؟ وحتى ننجو من وعاء الاقتصاد واضطراباته ربما علينا على المستوى الأسري وضع تدابير ترشيد لثقافة هدر المياه والكهرباء والاعتماد المتزايد على المطاعم والإنفاق غير الضروري على فواتير "الجالات" والاستعراض بالسفر واستسهال أخذ القروض الاستهلاكية. ومن باب الترشيح أيضاً يُفضّل أن نفكر في مؤازرة كل من يقرر ترشيد مظاهر "الهياط" الاجتماعي في الولائم والمناسبات.

## البدائل الإستراتيجية غير النفطية: الآليات المقترحة

يعتقد أ. خالد الحارثي أننا في حاجة ماسة، أن ننظر إلى بدائل / خيارات إستراتيجية تغير البيئة الطاردة للتنوع وتلغي موارد تكريسها وإعادة إنتاجها، وتبني أرضية وقاعدة صلبة لبيئة جديدة جاذبة وداعمة للتنوع والإنتاجية والابتكار والاستدامة. وهذه هي بعض المقترحات في هذا الإطار:



إصدار حزمة تشريعات تشكل منظومة توطین المهنة والكوادر والوظائف التي تكون جسراً لمشروعات الخخصة والتنوع الصناعي. هذه المنظومة تشمل محاكم الاختصاص وآليات فعالة للمحاسبة والرقابة وإيقاع العقوبات الرادعة لحفظ الطموحات الوطنية.

- بحسب الدراسات الأخيرة فإن عوائد الإنفاق في البحث والتطوير تضيف بمعدل يبلغ 20%-30% سنوياً، وتنمي سقف الأجور بمعدل 40%، ولتتمكن البحث العلمي من أن يكون محركاً في الاقتصاد السعودي، والتحول لاقتصاد معرفي يلزم إصدار حزمة من التشريعات التي تبني منظومة البحث العلمي وتنمية الكوادر من مستويات مختلفة في كادر البحث العلمي تضمن الاتصال المباشر مع المجتمعات المحلية، وتحفيز الكوادر الأكاديمية على البحث العلمي والإشراف عليها وإلغاء العوائق أمام الأكاديميين في الإشراف على المشاريع والأبحاث والتجارب في تطوير بيئات ابتكار الطول وتنمية المبادرات المحلية.
- تقنين وحوكمة أنظمة جباية الإيرادات وأنظمة الصرف والنفقات، وتمكين ديوان المراقبة العامة من دوره الرقابي ومحاكم اختصاصه ولجان التفتيش والضبط القضائية التي تمكن من الشفافية واستمرار آلية التطوير الذاتي في أنظمة الرقابة والمحاسبة نظاماً وتقنية.
- تأسيس الأنظمة الضريبية التي تمكن الدورة الاقتصادية من التميز الإيجابي للقيمة المضافة والإنتاجية والتوظيف الأمثل للممتلكات والمعرفة.
- التوسع في الاستثمارات وبناء الحاضنات والبنى التحتية الداعمة لمشاريع الشراكة مع القطاع الخاص في نقل التقنية مع رقابة سنوية تظهر خارطة التوطين للخبرات والتراكم المولد للابتكار في السوق والمنتجات.



- أيضا أوضح أ. خالد الحارثي أن النظريات الاقتصادية في الإنعاش الاقتصادي تتفاوت بين تدخل حكومي لضخ المزيد من الاستثمار في البنى التحتية للاقتصاد وبين تقليص الإنفاق والتدخل الحكومي (الكينزية X الملتونية) .. اقتصادنا لم يبلغ التعقيد/ النضج الذي تتعامل معه هذه النظريات، والابتكار متطلب رئيسي لإحداث القيمة .. ومن ثم فإننا نحتاج في الاقتصاد السعودي أن نتوجه للخصخصة من دون أن نكسر الاعتبارات الإستراتيجية الخاصة بمراعاة ضعف البنى التحتية لتركيبة السوق الاقتصادية والعمالية، والمعرفة الفنية، مما يدعو إلى إنشاء شركات مساهمة كبرى شبه حكومية على غرار شركة سابق والإبقاء على حصة مسيطرة للدولة حتى ينضج عطاها العمالي والمعرفي وتكون هذه الشركات مع شركاء دوليين من فئة قيادات التقنية في مجالها بحوافز كبيرة، إضافة إلى إنشاء التعاونيات العملاقة الممولة من صكوك المشاريع وصناديق الإقراض (خفض نفقات الدولة المباشرة وتوظيف السيولة المتوفرة) لمعادلة التوازن في السوق وضمان الجودة لصالح البيئات المحلية، وضخ عدد كبير من الحوافز من الفئة الممتازة للشباب.
- وتناول د.م. نصر الصحاف بعض الطول لتعزيز الدخل الوطني للمملكة وتشمل ما يلي:
- الرفع الفوري للدعم الحكومي عن المواد الأساسية والطاقة مما يساهم في الترشيد المطلوب والذي عجزنا عنه كمجتمع وهنا يمكن الإشارة إلى تقرير د. ناصر بن غيث (المركز الدبلوماسي للدراسات وفض المنازعات 2015م) حيث أورد أن دعم الطاقة يشوه الاقتصاد بما يؤثر على الكفاءة الإنتاجية للشركات المحلية وزيادة عبء الموازنة العامة من دون فائدة للمواطنين خاصة وأن معظم المستفيدين من الدعم هم الأجانب.
- رفع قيمة سعر ارتباط الريال بالدولار كما ذكر أ.مطشر في طرحه للقضية.
- تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشريعياً فيمكن تمويلها من البنوك والقطاع الخاص حيث أنها تواجه الكثير من التحديات والمعوقات ومن أهمها عدم وجود التشريعات القانونية الواضحة التي تحمي المؤسسات الصغيرة لبناء قاعدة اقتصادية وطنية متينة لا تعتمد على الصناعات البترولية وإنما تركز على الاقتصاد الخدمي والسياحة أسوة بما هو معمول به في كثير من الدول الفقيرة بالموارد الطبيعية والغنية بالموهب الوطنية مما يساهم في تشجيع عامل الإبداع الوطني لدينا - ونذكر هنا على سبيل المثال وليس الحصر - نجاح أحد المواطنين في استثماره الصغير منذ عشرين سنة في إنتاج الكافيار بأعلى المواصفات وتصدير أكثر من ثلث إنتاجه إلى روسيا (بلد الكافيار).



- عكس الأدوار: بتفعيل عمل القطاع الخاص الاقتصادي على حساب الدور الحكومي بتقليص الدور الحكومي ومنح القطاع الخاص فرصة أشمل في إدارة المشاريع العملاقة وتسريع وتيرة التخصيص البطيئة جداً والتي لا ترقى إلى حساسية المرحلة المقبلة كما في نظر المحللين الاقتصاديين (ويمكن هذا في ضوء التغييرات الوزارية الأخيرة).
- تعزيز المواطنة: بتأهيل الكوادر المطلوبة لتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية أمام كل فئات وشرائح المجتمع وتغيير النظرة المجتمعية الدونية للحرفيين (وذلك عبر برامج تثقيفية مكثفة للمجتمع متزامنة مع برامج تعليمية في المدارس في مختلف المراحل التعليمية فكل عضو في المجتمع مهم وليس فقط الطبيب والمهندس).
- توطين الوظائف لرفع مستوى القيمة المضافة وعدم الركون إلى العمالة الأجنبية الرخيصة.
- التركيز في الإنفاق الحكومي على قطاع تقنية المعلومات والبحوث العلمية والتطوير وهذه اللجنة الأساسية للاقتصاد الرقمي (العبدلي 2012).
- أن يكون التقييم المستمر للخطط السابقة هو الشرط الأساس لأي خطط إستراتيجية مستقبلية وتكون الإصلاحات وفق جدول زمني محدد لها (يحقق الأهداف المرسومة).
- التوسع في الصناعات الغير نفطية مثل المعادن المتوافرة بالبلاد. فهناك أبحاث كثيرة منها بحث د. عبدالله العطاس عام 2002 حيث أثبت بها أن صناعة النفط تعتبر مبتورة!
- كيف؟ هي صناعة فقدت مركزها كعنصر أساس لصناعة مستدامة عند الأخذ في الاعتبار معاملات التغيير لروابطها COEFFICIENTS OF VARIATION حيث لا تساهم اجتماعياً في النمو المستدام وفي التحلل التدريجي منها يصح المجتمع مساره؛ لأن الصناعات المبنية على استخراج المعادن - مثلاً - تمكن صناعات أخرى رديفة قد تكون صغيرة وإنما تحقق تكافلاً مجتمعياً أكبر وقاعدة اقتصادية أكثر تنوعاً لا يهددها عدم استقرار سلعة فريدة بكل معنى للكلمة.



ومن جانبه اقترح د. خالد الرديعان فيما يتعلق بتتويع الدخل ولا سيما أن المملكة تعتمد على النفط كمصدر وحيد ما يلي:

- أولاً: أن تتجه المملكة نحو التصنيع الثقيل كالمعدات والسيارات والآلات فهي مجالات مهمة وتخلق فرص وظيفية بالآلاف ويتم تركيز تلك الصناعات على الساحل الغربي كمدينة جيزان وينبع والليث وضبا وحقل لخلق فرص في تلك المناطق لسكانها. يمكن أن تبدأ المسألة بتجميع الآلات وتتطور المسألة إلى صناعة محلية خالصة.
- ثانياً: التوسع في الصناعات البتروكيميائية طالما أننا ننتج النفط والإفادة من البتروكيميائيات كمواد صناعية وتحويلها إلى مواد استهلاكية يمكن تصديرها.
- ثالثاً: ضرورة التوسع في الصناعات الإلكترونية والرقائق باعتبار أن لها سوقاً كبيرة في المملكة والدول المجاورة. أيضاً هذه الصناعة تخلق فرصاً وظيفية بالآلاف ومصانعها صغيرة وتستقطب أعداداً كبيرة من خريجي وخريجات الجامعات.
- رابعاً: يتم دراسة الإمكانيات الخاصة بكل منطقة على حدة لمعرفة ما يمكن أن تنتجه؛ ففي القصيم مثلاً يمكن التركيز على المنتجات والصناعات الغذائية وفي مدن السواحل إنتاج الأسماك وتعليبها وهي سوق كبيرة وفي المدن المقدسة صناعة الهدايا الخاصة بالحجاج والخدمات الخاصة بالمعتمرين والحجاج، وفي الأحساء صناعات غذائية كذلك وفي مدن الجنوب صناعة السياحة وما يتبعها وهكذا.



خامساً: ضرورة تقليص أعداد العمالة الوافدة تدريجياً وإللال عمالة سعودية بدلاً منها ومن الجنسين؛ فكثير من المصانع يمكن أن تدار بطواقم سعودية بعد حصولها على تدريب بسيط. لا يعقل أن نشتهي من البطالة وتردي مدخولات الدولة في حين أن ثلث السكان من العمالة الوافدة التي تحول مليارات الريالات خارج المملكة كل سنة.



- سادساً: يلزم الاهتمام بصناعة تحلية المياه المالحة ومتطلباتها من قطع الغيار والتوسع في التحلية لأغراض زراعية كذلك على أن تكون قضية الزراعة مدروسة ومحددة طبقاً لوفرة الماء بمعنى تحديد ما نزرع وما لا نزرع.
- سابعاً: التركيز على زراعة الأعلاف لدعم الثروة الحيوانية بدلاً من بعض المنتجات التي يمكن استيرادها من دول مجاورة.
- ثامناً: التوقف عن تصدير بعض السلع السعودية التي لها سوق محلي حتى لا يحدث شح يعكس على ارتفاع أسعارها بالنسبة للمستهلك المحلي.
- تاسعاً: خصصة بعض أجهزة القطاع العام وهيكلتها فهذا أدى لكي تتجح وللحد من الفساد الإداري فعندما يصبح القطاع ربحياً تزيد إنتاجيته وتقل فرص الفساد فيه.
- عاشراً: يلزم عمل حملة لترسيخ ثقافة العمل مع التذكير أن تدني الدخول والأزمات الاقتصادية كفيلة بإحداث تغييرات جوهرية في النظرة للعمل ومن ثم الإقبال عليه.
- ويعتقد أ. خالد الحارثي فيما يخص البدائل الاقتصادية المتاحة غير النفط تشمل:
  - اقتصاد مبني على التجارة والخدمات: دبي كبيرة بحجم المملكة.
  - اقتصاد مبني على الصناعة والإنتاج: الشركة العربية الأمريكية للسيارات في مصر (كمثال) + مصافي تكرير النفط.
  - اقتصاد معرفي : الجمع بين (1) و(2) بأساليب أكثر تطوراً وابتكاراً وانتقائية تعتمد على القيمة الأكثر مردوداً على المجتمع بشكل متكامل.
- بعد إقرار أحد هذه البدائل ننتقل، لدراسة خطة الانتقال والتحول لها.
- بينما أشار د. حميد المزروع إلى أن البدائل الاقتصادية المتاحة غير النفط تتضمن:
  - الصناعات الغذائية، خاصة الثروة السمكية (البحر الأحمر)، وهي من المصادر المستدامة.
  - الصناعات المعدنية والفوسفات.
  - صناعة السفن والخدمات المرتبطة بالموانئ.
  - النقل الجوي وخدمات الشحن والترانزيت.
  - داون ستريم بتروكيميكال..
  - السياحة، وتوسيع برنامج الحج والعمرة، ويمكن أن يزيد عدد المعتمرين إلي ثلاثين مليوناً سنوياً بعد انتهاء التوسعة.



- ويرى اللواء د. سعد الشهراني أن المفتاح لاقتصاد حديث متنوع يكمن في خطط اقتصادية نوعية جديدة تستهدف استنهاض القطاع الخاص وإنشاء قطاعات ونشاطات صناعية وخدمية حديثة بأيد عاملة سعودية وشراكات استثمارية مع مستثمرين خارجيين ويكون من أهم أهدافها:
- إيجاد فرص وظيفية جاذبة للسعوديين لتسهم في تنويع مصادر الدخل الخاصة وفي خفض البطالة وتوسيع حجم الطبقة الوسطى وتخفيف حدة الفقر.
  - تنويع مصادر الإيرادات العامة لفترة ما بعد النفط.
  - ويتطلب هذا - في رأي اللواء د. سعد الشهراني - عدة أمور منها:
  - تصحيح التشوهات في سوق العمل وهيكل الأجور الذي لا يزال ومنذ السنوات الأولى في خططنا التنموية في صالح الأيدي العاملة الأجنبية الرخيصة أجراً، وهذا يتطلب برامج تصحيحية لغلغلق الفجوات في الأجور وقيم وأخلاقيات العمل وغيرها.
  - كما تتطلب هذه الخطط النوعية والقطاعية الجديدة إدارة حديثة وميزانيات في كل قطاع بل في كل مصنع للبحث والتطوير حتى نقدم منتجات تنافسية باستمرار ليس فقط لتلبية الطلب المحلي (ما عرف في نظريات التنمية بدائل الاستيراد وهو ما ثبت فشله في أمريكا الجنوبية)، بل للمنافسة في الأسواق العالمية بحصص سوقية نأخذها عن جدارة تولد لنا وظائف ودخول عامة وخاصة.. لنتذكر أن الاقتصادات الناجحة هي التي تصدر وتأخذ حصصها في أسواق الدول الأخرى.
  - نحتاج أيضاً إلى نظام ضريبي حديث يطبق تدريجياً.. الدولة المعاصرة دولة ضرائب ولا يعقل ومن غير الممكن أن تصب الأموال العامة في مصب خاص لا يعود منه شيء، منذ عقود ونحن نسمن (من السمنة) القطاع الخاص بالدعم الذي لا مثيل ولا يعيد أحياناً حتى أصول هذه القروض، والقطاع الخاص في العالم كله يدفع ضرائب حتى وهو غير مدعوم من المالية العامة فإلى متى ضرائبنا بدائية ومنخفضة جداً وكثير من النشاطات لا ضرائب عليها! والأهم أن القطاع الخاص لا يشغل إلا القليل من المواطنين.
  - لا بد من أن تكون الضرائب جزءاً من الإصلاح الاقتصادي وبطبيعة الحال لا بد من الشفافية والمساءلة والمحاسبة وهذه إشكالية نراها سياسية أكثر منها إدارية أو قانونية.
  - أيضاً فإن: ترشيد الإنفاق الحكومي وتطوير الإدارة الحكومية وإعادة الهيكلة وتحرير بعض النشاطات الاقتصادية من قيود الإدارة الحكومية، جميعها متطلبات أخرى مهمة للنهوض الاقتصادي والالتحاق بالاقتصادات الحديثة.



بينما قال م. حسام بحيري: تنويع مصادر الدخل معناها إتقان صناعات تصديرية غير نفطية ولعمل ذلك لا بد من تطوير وتدريب الأيدي العاملة المحلية المؤهلة ونحن في أمس الحاجة لإنشاء طبقة ذوي الياقة الزرقاء كما يطلق عليهم أو العمال والحرفيين والفنيين وهي أهم طبقة في أي دولة تسعى لتقوية اقتصادها عن طريق تصدير منتجات ذي مقاييس وجودة عالية وبسعر منافس عالمياً نستطيع أن نركز على البدء بالتوسع في تصدير صناعات تمكّنا من إتقانها كشرركات الألبان السعودية مثل الصافي والمراعي الذين أتقنوا هذه الصناعة ويستطيعون منافسة أكبر شركات الألبان العالمية وشركات تصنيع مواد البناء والزجاج كأمثلة أخرى. هناك صناعات سعودية كثيرة ناجحة ولكن للأسف لا نرى مساندة من القطاعات الحكومية لشرائها، دائماً كراسات المواصفات في العقود تنص على مواصفات ومقاييس وموديلات أمريكية وأوروبية ويندر فيما ندر أن ترى اشتراط توريد صناعات سعودية. هذه الشركات الناجحة تستطيع أن تنتقل من حصص سوقهم المحلي إلى حصص السوق الإقليمية أو العالمية ولا بد من مساندة الدولة بقوه أسوة بما تفعله الدول الصناعية لمساعدة انتشار وحماية منتجاتهم لأن الشركات . حتى وإن أنتجت منتجاً تنافسياً ممتازاً . تحتاج إلى مساندة دولها في الدخول في حصص السوق العالمية وأولها اشتراط الدولة في جميع عقود توريد متطلباتها على توريد احتياجاتها من الصناعات المحلية أولاً.



أيضا وفيما يتصل بتنويع مصادر الدخل، تسأل أ.يوسف الكويليت: ماذا ستضيف مدينة رأس الخير التعدينية للاقتصاد الوطني؟ وأوضح أ. مطشر المرشد رداً على هذا التساؤل بأنه ولاشك فإن قطاع التعدين له ثقل وسيضيف مزيداً من الوظائف ومزيد من النمو في الناتج المحلي .. فالفوسفات والألمونيوم والذهب وغيرها من المعادن ستساعد على تنويع إقتصادنا، كذلك فإن تنويع القاعدة الصناعية وتحفيز قطاعات اقتصادية أخرى كالخدمات .. يساعد على خلق وظائف ويساهم في تنويع إقتصادنا بعيداً عن النفط.



وأضاف د.م. نصر الصحاف أنه يتفق بشدة مع الدراسات الأكاديمية المتخصصة والتي أثبتت أن صناعة التعدين بالنسبة للمملكة هي في مهدها بسبب الاعتماد الكلي على صناعة النفط وأنها بعكس صناعة النفط فهي تمثل العنصر المركزي كإقتصاد محلي مستدام. إذن الكلمة المحورية هنا الاستدامة وليست المؤقتة حتى لو كان عنصر الزمن يقاس بعشرات السنين أو ربما مئات. وصناعة التعدين تحقق المنشود بتنوع مصادر الدخل لأنها تعتمد على صناعات أخرى مكملتها لها بعيداً عن صناعة النفط وتقلبات الأسعار وبذلك تضرب أكثر من عصفور بنفس الحجر إذا ما أخذنا في الحسبان العدد الكبير من الوظائف الموفرة للمواطنين.

ومن ناحية أخرى تسأل اللواء د. سعد الشهراني: ماذا عن بدائل النفط كمصدر للطاقة؟ نحن نستهلك ما يقرب من ثلث إنتاجنا من النفط داخلياً ولا نصدرة (و يأتي منه دخل قليل لأننا نبيعه داخلياً بسعر رخيص ) وهنا يأتي الجدل حول دعم الطاقة. هذا موضوع مهم جداً ويرتبط بالموضوع الرئيس الذي نتناوله بل يزيد القضية تعقيداً ويعمق ويكرس الإشكالية التي يواجهها اقتصادنا في المستقبل. كذلك يبرز تساؤل آخر مهم : هل استفدنا من تجاربنا في المراحل السابقة؟ ولعل الإجابة تكمن في أننا لا نزال ندير أمورنا بنفس العقلية ونفس الإنكار كأن المشكلة التي نتحدث عنها غير موجودة.. قطاعنا الخاص هو حصاننا الرابع.. وعليه لا بد من حوار مجتمعي مستمر حول دور القطاع الخاص يقوده المتورون من القطاع الخاص نفسه وفي مقدمتهم ابن جميل وابن الزامل وابن فقيه ومثلهم كثر والمبايسترو الربيعية ومن هم في قامته من المسؤولين الحكوميين.

وأوضح أ. مطشر المرشد أن إنشاء وتشغيل مصافي التكرير مكلف جداً.. في ظل الجهود العالمية لتنوع مصادر الطاقة، واستخدام تقنيات حديثة تم تطويرها لتخفيض استهلاك البنزين والديزل .. في ظل كل هذا، قد يكون من الأجدى الدخول في شراكات لتمويل بناء المصافي الخارجية مع مستثمرين من الدول المستهلكة ..لتوزيع المخاطر، محلياً يمكن إنشاء مصافي لسد احتياجات الطلب المحلي. ولفت أ.مطشر الانتباه إلى استغلال الأزمات لدفع الجهاز الحكومي نحو قرارات لصالح كبرى المجموعات العائلية ورجال الأعمال ... يستهدفون شراء أصول حكومية صرف عليها مليارات بأرض الأثمان ..بينما التوجه يجب أن يكون PPP شراكة ما بين القطاعين العام والخاص .. ويتم التركيز على المشاريع الجديدة GREEN FIELD.

واتفق م. سالم المري مع وجهة نظر أ. مطشر المرشد، حيث يعتقد أن كثيرين سيستغلون الوضع لامتلاك القطاع العام بأثمان بخسه. والطريقة الأفضل المشاركة بين الدولة والمواطن في شركات كبيرة مساهمة يطرح نصف رأسمالها للاكتتاب العام ويناط بها مشاريع محددة تضمن الدولة نجاحها عن طريق شراء منتجها بدل المستورد أو بأي طريقة أخرى. ويمكن أن توفر هذه الطريقة السيوولة لمشاريع كبرى مثل سكة الحديد والصناعات البترولية والكيميائية والألمونيوم والكهرباء والتحتية والصناعات الثقيلة وغيرها.



ويرى م. سالم المري أن المجال ما زال واسعاً لتعزيز دخل الدولة على الرغم من الظروف التي تتعرض لها البلاد نتيجة لاستنزاف الثروة على مدى العقود الماضية أثناء ارتفاع العائدات النفطية ثم انخفاض سعر برميل النفط في الوقت الحاضر، ومن طرق تنويع الدخل:

- توسيع قدرات مكة والمدينة على استيعاب المزيد من المعتمرين والحجاج والتعامل مع الموضوع بطريقه اقتصادية تؤمن بعض الدخل للدولة مع الحفاظ على القيمة الروحية لهذه الشعائر من خلال خطة لاستيعاب أكبر عدد ممكن من المسلمين في الحج والعمرة بحيث تصبح المملكة أكبر بلد سياحي في العالم مع رفع نوعية الخدمات المقدمة للحجاج والمعتمرين.
- خفض الاستيراد تدريجياً عن طريق التصنيع المحلي للسلع والمعدات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة عن طريق شركات مختلطة بين الدولة والمواطنين وشركات أجنبية إذا لزم الأمر خاصة في المتوسطة والثقيلة وتوضع الأولويات بحسب حجم وقيمة هذه السلع.
- تعظيم القيمة المضافة لبرميل النفط عن طريق تكرير البترول وتصنيع مكررات البترول بحيث تستطيع الدولة كسب الفرق بين سعر الخام في السوق والسعر المطلوب للميزانية وخفض تصدير الخام إلى أدنى مستوى ممكن.
- التصنيع من أجل التصدير عن طريق شركات مختلطة بين الدولة والمواطن وخبرات أجنبية:
- للسلع المعتمدة على الطاقة مثل الألمونيوم.
- التوسع في الصناعات المعتمدة على السلكون (الرمل) مثل أشباه الموصلات والإلكترونيات.
- خفض الاستهلاك المحلي للوقود في المواصل والكهرباء وتحلية المياه عن طريق:
- التوسع في الطاقة الشمسية والطاقة النووية.
- التوسع في المواصل العامة مثل القطارات التي تعتمد على الكهرباء وتحويل الشحن إلى القطارات وتأسيس نظام حافلات على مستوى عالٍ من النوعية والموثوقية ومن ثم رفع سعر الوقود تدريجياً على المركبات الخاصة.
- تنشيط مينائي جدة والدمام وربطهما بقطار شحن سريع لاختصار المسافة بين السويس والمحيط الهندي.
- تصدير الطاقة الكهربائية إلى الهند وباكستان وأفريقيا ومصر والأردن وأوروبا.
- توظيف العمالة السعودية للقطاع الخاص وفي الخارج عن طريق شركات حكومية في القطاع الخدمي مثلاً تكون مسؤولة عن قطاع النقل للقطاع الخاص والخارج وغيرها من النشاطات في القطاع الخاص.
- التركيز على التخصصات الفنية المرغوبة في الجامعات مثل الطب والهندسة وتوظيف المخرجات في الداخل والخارج عن طريق شركات حكومية.
- التوسع في استخراج وتصنيع وتصدير الخامات والمعادن الأخرى المتوفرة في المملكة.



ومن وجهة نظر د. الجازي الشبيكي فإن الطرح الذي تم في موضوع تأثير النفط والطلول والبدائل المتاحة في هذا الشأن والمشار إليها، كان من المفترض أن تكون من أسس ومرتكزات خطط التنمية الاقتصادية في بلادنا منذ عشرات السنوات الماضية ولكننا نسمع عنها ونقرأها في بداية كل خطة تنموية خاصة فيما يتعلق ببدائل النفط والتوسع في التصنيع وغيرها، ثم يكون التنفيذ بطيئاً لا يتناسب البتة مع الاحتياجات الاقتصادية الملحة ومن ثم تنعكس الآثار على الجوانب الأخرى غير الاقتصادية للأسف.

### الصندوق السيادي:

#### هل يكون الحل العاجل في اتجاه خلق

#### البدائل الإستراتيجية للنفط؟

أشار د. فهد الحارثي في هذا الإطار إلى أنه التقى رجل أعمال سعودي كبير في باريس وكان الحديث عن "مستقبل الأجيال" مع التقلبات الاقتصادية الحالية والمنتظرة وذكر بأنه يرى حتمية خلق بدائل صلبة لتنمية موارد أخرى غير البترول، وذكر من الحلول العاجلة الآن أنه سبق أن كتب أكثر من مرة إلى وزير المالية عن ضرورة الإسراع في إنشاء "صندوق سيادي" للأجيال كما حدث في النرويج وغيرها ويتم استثمار هذا الصندوق بطريقة مهنية عالية، وتكون عوائد الصندوق هي المكمل لعجز الميزانية بشكل أو بآخر، مع ترشيد الإنفاق الحكومي، وتجنب الفساد، وهو يرى أن الوضع بغير هذه الطريقة سيسير بناً إلى الأسوأ لأن السحب سيستمر من الاحتياطي الضخم حتى يصبح بعد أربع أو خمس أو عشر سنوات "غير ضخم" أبداً وبالتالي يكون الانهيار الحقيقي !! هو يرى أن الصندوق السيادي هو أحد الحلول العاجلة في الطريق إلى خلق البدائل الإستراتيجية للنفط، لأن الوقت لن يمهلنا كثيراً إلى أن توتى البدائل المقترحة أكلها. يقول د. فهد نقلاً عن رجل الأعمال بأن وزير المالية لم يعبأ بالمقترح! وعلق أ. مطشر المرشد بأن الصندوق السيادي مطلب إستراتيجي، كما أننا لن نتمكن من تنويع مصادر الدخل إلا من خلال توزيع استثمارات الصندوق السيادي بشكل مدروس وبعيداً عن قطاع النفط والغاز.



وتساءل د. خالد الرديعان: وما القنوات الاستثمارية أو المجالات الاستثمارية التي ستوظف فيها أموال الصندوق السيادي؟ أسهم عالمية مثلاً؟ صناعة، تجارة...؟؟  
أما د. عبدالله الحمود فقد أوضح أن الصندوق السيادي لن يتحقق بهذه الرومانسية وإن تحقق بغيرها فلن يدار بطريقة مهنية أبداً وأما ضرورة الحد من الفساد فالفكرة أصلاً تتنافى مع إنشاء صندوق سيادي. وأضاف د. الحمود: إذا استطاعت نساؤنا أن ينتجن بدائل لوجود الخادمت وأدرن هذه البدائل بمهنية عالية، واستطاع رجالنا الموظفون في القطاع العام أن ينتجوا بدائل لدخل أسرهم ويديروا هذه البدائل بمهنية عالية، فارتقب البدائل الوطنية للدخل التي تدار بمهنية عالية.. ليس قبل ذلك. وفسر د. عبدالله رأيه بأنه يصعب قبول فكرة صندوق استثماري سيادي في بيئة (رعوية) ومركزية مطلقة.

وأوضح د. فهد الحارثي أن أموال الصندوق في الخارج سيديرها أشخاص أو جهات محترفة .. مثل البنوك الاستثمارية الكبرى المعروفة بحرفيتها ونتائجها المحققة على الأرض.  
وعقب أ. مطشر المرشد على وجهة نظر د. عبدالله الحمود بأن الصناديق السيادية أغلب استثماراتها مباشرة ومشاركات بإنشاء كيانات صناعية وزراعية وصناعة الأدوية في العالم ..إلخ. كما أن المضاربة والتعامل في الأسهم ليس من اختصاص الصناديق السيادية، وضرب أ.مطشر مثلاً محددًا بقوله: قبل 16 عاماً كان دخل النفط في أبوظبي يشكل 93% وفي نهاية 2014 أصبح 38% والسبب هو الصندوق السيادي التابع لأبوظبي. وخلال الربع الأول من هذا العام تخضت أرباح الصندوق السيادي النرويجي 53 مليار دولار. وعزز أ. مطشر المرشد رؤيته بأننا نجحنا في صندوق أرامكو وبيكوب وبالتالي يمكن أن ننجح في الصندوق السيادي. وأيضاً نجحنا في البنوك من خلال إدارات خزينة تقوم بإدارة أصول البنوك عالمياً. كما أن تأسيس صندوق سيادي لا يختلف كثيراً عن تأسيس قطاع الخزينة في أي بنك .. مع الأخذ في الحسبان ما يلي:





ومن ثم اختيار فريق إدارة الأصول، وتوزيع المهام بحسب الأهداف والمسارات التي حددتها إستراتيجية الصندوق (الأهداف بعيدة المدى + إدارة التدفقات النقدية قصيرة المدى). كما أن أهم إجراء في هذا الإطار - في رأي أ. مطشر - تحديد الهدف من إنشاء الصندوق السيادي، ومن ثم اختيار الأهداف الإستراتيجية لسياسة الصندوق في توزيع الأصول ... وعلى الجانب الآخر، يجب أن يكون هناك جهاز مساند للعمليات والإشراف والتدقيق والمتابعة.

ومن المهم - ما زال الحديث عند أ. مطشر- أن تبقى سياسة توزيع الأصول واتخاذ القرارات الإستراتيجية سيادية وبأيدي فريق وطني مؤهل ... والتنفيذ سيكون عبر وسطاء وصناديق تحوط عالمية. فالهدف الرئيس من إنشاء صناديق سيادية هو لجعلها تدار باستقلالية تامة بعيدة عن بيروقراطية الجهاز الحكومي، وأيضاً لإعطائها المرونة في تكوين الشراكات وإنشاء الكيانات. واتفق د. عبدالله الحمود مع القول بأن الصناديق السيادية لن تنجح في حال استمرارنا كما أرادت وزارة المالية خلال الأربعين سنة الماضية، حيث أحكمت سيطرتها على كافة الصناديق الحكومية ... وتحكمت بسياسة توزيع الأصول.

بينما ذكر أ. مسفر الموسى أن الصبان سبق وأن استضافته سكاى نيوز وCNBC وBBC أكثر من مره خلال هذا العام وقبل توالي الأزمات.. وكان يؤكد على الصناديق السيادية.. لكن لم يستمع له أحد. أما د.م. نصر الصحاف فيرى أنه من الضروري عند تأسيس الصندوق السيادي - الذي أشار إليه د. فهد الحارثي - أن يكون كبيراً جداً حتى يكون له اعتبار بمعنى أن يكون في حجم التريليونات أما البدائل الأخرى والأكثر واقعية تكمن في تنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على النفط كأساس شبه وحيد للدخل الوطني تدريجياً. وتكريس الجهد في صناعة البتروكيماويات على مكررات البترول بدلاً من تصدير النفط الخام فقط وصناعات التعدين والصناعات الصغيرة والمتوسطة المرادفة والمكملة لها بالإضافة إلى البدائل الأخرى المشار إليها.

من جانبه يعتقد السفير أ. أسامة نقلي أنه تم فصل جميع الصناديق عن وزارة المالية، وتحولت وزارة المالية إلى وزارة خزانه، خصوصاً بعد أن تم مسبقاً فصل الاقتصاد عنها وضمه لوزارة التخطيط، ومن الواضح أن مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أصبح الآن هو المشرف على الصناديق وعلى شؤون الاقتصاد والاستثمار بشكل مباشر.

ويرى م. حسام بحيري أن الصناديق السيادية مطلب أساسي لكل دوله لها فوائض مالية ولكن تكوينها وإدارتها ليس بالأمر السهل؛ تحتاج إلى عدة متطلبات أساسية أولها الاحترافية والتخصص في الإدارة والتعامل، الشفافية المطلقة في الإفصاح واستقلالية كاملة في اتخاذ القرار والتصرف بعيداً عن سيطرة السياسيين، أيضاً وضع هدف واضح للسياسة الاستثمارية المتبعة وأهدافه كمثال: هل سيكون الاستثمار في الأسواق العالمية عامة أم في الدول النامية أو هل سيكون في مجال معين كالكنولوجيا أو الصناعة أو العقارات أو الاستثمار في دول معينة كالإسلامية مثلاً.



لا يخفى أن رؤساء بعض الصناديق السيادية الناجحة بحكم عملهم يمتلكون نفوذاً قوياً جداً ويصعب فصلهم عن السياسة حتى وإن تمكّنا من إنشاء صندوق سيادي هل سنتعامل معه بشفافية مطلقة؟؟ هل ستكون قراراته مستقلة ومفصلاً تماماً عن القرارات السياسية؟؟ وهنا تكمن المشكلة في إنشاء الصناديق السيادية.

وتساءل د. خالد بن دهيش: أليست مؤسسة النقد هي من يدير الاستثمارات الحكومية من خلال بنوك استثمارية أمريكية وغيرها وهي ( مؤسسة النقد ) التي تدير الصناديق السيادية السعودية ؟ وأجاب أ. مطشر المرشد بأن هذا صحيح وأضاف أنها مسؤولة أيضاً عن السياسة النقدية للبلاد والإشراف على قطاع البنوك والتأمين...إلخ، وهنا يجب ذكر أن الصندوق السيادي لن يمل محل ساما في إدارة أصول الدولة المرتبطة بالموازنة العامة أو يمل محل وزارة التخطيط في التخطيط لتكوين قاعدة صناعية لبلادنا.. فالصناديق السيادية يتم تأسيسها وإيداع مبلغ مالي معين يقسم كرأس مال تشغيلي وجزء آخر يتم توزيعه كاستثمارات. وعلق د. خالد بن دهيش: ولكن ساما هي الآن تقوم على الأقل جزئياً بعمل الصندوق السيادي أليس كذلك ؟ وبدوره أوضح أ. مطشر المرشد أن جميع الأصول المستثمرة خارجياً تشرف عليها ساما. وبصفة عامة يرى أ. مطشر أن الصندوق السيادي وجوده مهم ونجاحه سيؤدي لسرعة تخفيض الاعتماد على الدخل نفط . ويمكن النظر له كمصدر دخل إضافي.

ومن وجهة نظر أ. خالد الحارثي فإن هناك فرقاً بين صندوق الأجيال والصندوق الحالي، الفرق طبعاً ليس اسم الصندوق ولكن نوع وعدد السياسات والأدوات المالية المطبقة وحجم أصول وتعاملات كل سياسة، وتبعاً لتلك السياسات تسمى الاستثمارات صندوقاً وعليه يؤيد أ. خالد الحارثي أن يكون هناك (صندوق للأجيال) بعيداً عن المخاطر العالية، وفي الاستثمارات الآمنة وذات التوجه المستقبلي مثل الطاقة المتجددة والتقنية المتقدمة، وصندوق آخر يدرّ دخلاً سيكون بالطبع متوسط المخاطر أكثر منه منخفض المخاطر، وصندوق آخر أشار له اللواء د. سعد عدة مرات (صندوق النفط النرويجي) يحقق إيرادات وعوائد ويحفظ الثروات من التعرض للمخاطر، ويستطيع أن يستخدم نطاقاً واسعاً من الأدوات المالية والتحوّط ويقرأ مستقبل الاستثمارات لبقية الصناديق .

وأضاف اللواء د. سعد الشهراني أنه في دولة ريعية مثل المملكة يكتسب مفهوم الصندوق السيادي وصندوق الأجيال أهمية قصوى في ظل قصور الخطط التنموية في تحقيق هدفها المعلن: تنويع مصادر الدخل. لو أننا نجحنا في أن نصبح اقتصاداً متقدماً لهان الأمر كثيراً غير أن الأمر أكثر إبلافاً أنه حتى الدول الناجحة والمتقدمة اقتصادياً لديها صناديق سيادية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن ذراعها المالي: وزارة المالية أو الخزانة علماً أن أصول هذه الصناديق في هذه الدول لم تأت من مصدر ناضب مثل النفط بل من فوائض مالية تأت من نجاحها الاقتصادي: الصين أفضل مثال.



النرويج ليست في حاجة إلى صندوق سيادي ولا إلى صندوق أجيال فيكفيها أن تورث أجيالها الحاضرة والمستقبلية اقتصاداً متقدماً ناجحاً ومع ذلك لديها صندوق أجيال. نحن للأسف الشديد لم نبق مورد لأجيال المستقبل ولم نترك لهم نجاحات حتى ولو كانت نسبية تطمئننا. أيضاً، قال اللواء د. سعد الشهراني: لا أعلم كم بقي من فوائضا المالية ولا كيف أديرت أو كيف تدار ولكنني افترض أنها لا تزال قريباً من 2 تريليون. يمكن للقائمين على الأمر استدراك ما فات من خلال:

المحافظة على حد أدنى من هذا الفائض المالي وتحويله إلى صندوق سيادي (و هو بطبعه سيكون صندوق أجيال) محمي بقانون معلن يمنع تغول وزارة المالية على الرغم من ظروفنا المالية الحالية.

تعزز أصول الصندوق بعائدات استثمار أصوله نفسها وإذا كان ولا بد من اللجوء لهذه العائدات لدعم الموازنة العامة فيحدد الحد الأعلى للنسبة التي يمكن تحويلها كإيرادات عامة في أي سنة مالية معينة مع وضع شروط مشددة لذلك .



• يتم تعزيز أصول هذا الصندوق بنسبة من الإيرادات النفطية حتى في أهلك الظروف المالية وتكون هذه النسبة محددة بالقانون المشار إليه الذي له طبيعة إلزامية.

إذا وجدت مثل هذه السياسة ومثل هذا القانون - في رأي اللواء د. سعد - فسيكون مردودهما السياسي آنياً لدى النخب والمهتمين بالشأن العام فضلاً عن كونهما رافدين مهمين لأي سياسات وخطط جديدة ونوعية لتنويع مصادر الدخل بديلاً عن النفط كونه مصدراً رئيساً للدخل ومحركاً أول ووحيداً لعجلة الاقتصاد.

ومن جهته اتفق د.م. نصر الصحف مع الطرح القائل بضرورة وجود صندوق سيادي ولكن بالإضافة إلى المسارعة في طريق خلق بقية الحلول الجذرية عن قناعة تامة بأهميتها وضرورتها العصرية.



## المشاركون

- د. عبدالله الحمود
- أ. عبدالله الضويحي
- أ. عبدالله بن كدسه
- د. علي الحكمي
- أ. علي عبدالله بن علي
- أ. فاطمة الشريف
- د. فايز الشهري
- أ. فايزة الحربي
- د. فاطمة القرني
- د. فهد الحارثي
- أ. كوثر الأريش
- أ. ليلى الشهراني
- د. محمد السلمي
- د. مساعد المحيا
- د. مسفر السلولي
- أ. مسفر الموسى
- أ. مطشر المرشد
- د. منصور المطيري
- د. منى أبو سليمان
- د. ناهد طاهر
- د.م. نصر الصحاف
- أ. هادي العلياني
- أ. يحيى الأمير
- أ. يوسف الكويليت
- السفير أ. أسامة نقلي
- د. الجازي الشبيكي
- م. حسام بحيري
- د. حسين الحكمي
- د. حمد الماجد
- د. حميد المزروع
- د. خالد الرديعان
- أ. خالد الوابل
- د. خالد بن دهيش
- أ. خالد الحارثي
- د. زياد الدريس
- م. سالم المري
- د. سامية العمودي
- اللواء د. سعد الشهراني
- أ. سعيد الزهراني
- أ. سمير الزهراني
- د. طلحة فدعق
- د. عائشة حجازي
- أ.د. عبدالرحمن العناد
- د. عبدالرحمن الهدلق
- د. عبدالسلام الوابل
- أ. عبدالله آل حامد
- د. عبداللطيف العوين



ملتقى أسبار  
Asbar Council  
(نادي تفكير)

تأسس الملتقى في 28 يونيو 2015م



@MultaqaAsbar



@Multaqa\_Asbar



<https://cutt.us/U0nnC>



00966114624229



[www.asbar.com](http://www.asbar.com)